حوار الفلسفة والتاريخ بول ريكور نموذجا

د. بلعاليه دومه ميلود[1]

تمهيد:

يعود اهتمام "بول ريكور" بموضوع التاريخ إلى بدايات الخمسينيات حيث منذ ذلك الوقت وهو يفكر في معنى "التاريخية" وفي الشروط الابستمولوجية للنشاط التأريخي. لقد توالت منذ ذلك التاريخ سلسلة من الدراسات شكلت المعالم الأساسية لنمط تفكيره الفلسفي حول التاريخ والمؤرخ، وهي دراسات جمعها "ريكور" ابتداء ضمن كتابه "التاريخ والحقيقة" (Histoire et vérité)، والتي نضجت أكثر مع الأجزاء الثلاثة من كتابه العمدة في أوائل الثمانينات وهو "الزمان والسرد" (Temps et récit)، ثم اكتملت في عمله التركيبي الرائع الذي يحمل عنوان : "التاريخ، الذاكرة، النسيان"[2](L'histoire، la mémoire ، l'oubli).

لقد شكل هذا المسار البحثي ذاته نمطا من التواصل التاريخي، حيث وبالرغم من أن كل كتاب كان بنظر "ريكور" يجيب عن سؤال غير مسبوق، إلا أنه في كل مرة يتم استدعاء ثلاث قضايا كبرى، تتأكد من خلالها انشغالات "ريكور" المتواصلة في تفكيره الفلسفي حول إشكالية التاريخ، ويظهر ذلك أصلا من خلال تمفصل كتابه "التاريخ والحقيقة" على قطبين: الميتودولوجي والإيتيقي، حيث تبرز تلك القضايا بقوة ووضوح لتجد في النهاية تعميقا وتوسيعا في كتابه "التاريخ، الذاكرة، النسيان"، هذه القضايا هي:

أولا أن التاريخ عملية بحث، بمعنى البحث الذي تفيده كلمة "إستوريا" الإغريقية، حيث يكون عمل التاريخ "تسمية ما لم يعد كائنا الآن"، أي المنقضي أو ما صار آخرا (Autre)، ومن هنا يعود إلى الظهور الجدل القديم بين الذات و الآخر. ولعل هذا ما يبرر سعي المؤرخ المضني في اعتبار التاريخ مجالا لإدراك الماضي في حقيقته.

ثانيا أن المؤرخ هو جزء لا يتجزأ من التاريخ و أن "الماضي هو ماضي حاضره"، وبما أن الفترة التي يدرسها تصير بالنسبة إليه الحاضر الذي يحيل إليه، فإن المؤرخ يجب عليه أن ينتقل إلى "حاضر آخر"، حاضر يقع بين مستقبل هو صنيع الانتظار والجهل بما سيأتي، وبين ماض هو من تشكيل ذاكرة الأفراد الذين لم يعد لهم وجود.

ثالثا، وفي خضم التشابك بين الذاتية والموضوعية الذي يسم التاريخ، من الضروري التمييز بين ذاتية "حسنة" (Bonne subjectivité) وذاتية "معيبة"(Mauvaise subjectivité). ففي اتجاه مضاد

---

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

[2] ظهرت لهذا الكتاب مؤخرا ترجمة عربية عن دار الكتاب الجديد المتحدة، أنظر:

بول ريكور، التاريخ، الذاكرة، النسيان، ترجمة وتقديم وتعليق جورج زيناتي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي ط1، 2009.

لضرب من التاريخ البنيوي، يحذر "ريكور" من إغراء تاريخ يدعي الموضوعية حيث لا يكون فيه مكان إلا للبنى وللقوى والمؤسسات، وليس أبدا للبشر والقيم الإنسانية. واستنادا "لمارك بلوخ" الذي عرف التاريخ بأنه "العلم الذي يدرس البشر في الزمن"[1] ، يخلص "ريكور" إلى القول بأن "موضوع التاريخ هو الذات الإنسانية نفسها"[2] .

1. "بول ريكور" ومشروعية الحوار الفلسفي/التاريخي:

لقد ظل الحوار بين الفلسفة والتاريخ أشبه بحوار الطرشان خاصة في فرنسا . كما بينا أعلاه . حيث ما فتئ المؤرخون، الفخورون بمهنتهم، يوجهون أنظارهم صوب العلوم الاجتماعية القريبة من ممارستهم أكثر من الفلسفة التي لا تثير لديهم إلا الريبة، وهذا من منطلق رفض كل فلسفة تاريخ والحذر من أن يحتل الفيلسوف موقع السيادة الذي احتله تقليديا. ولكن، بالرغم من ذلك، فإن تبادلا ما يبقى ممكنا بين الفلسفة والتاريخ، وذلك بفضل عدد من العوامل التالية:

أولا: أزمة "التاريخية" الممثلة تحديدا في "أزمة المستقبل"[3] التي يمر بها عالم غربي منهك، بدا في مراحل متقدمة من تاريخه، غير قادر على النهوض بمشروع صحي...عالم في الغالب مختزل إلى مجرد اندفاع نحو تكرار ذاته في شكل حمى استذكار جماعية مستعرة .

ثانيا: الاستنجاد بالمؤرخين من قبل مجتمع يميل إلى الخلط بين أدوار كل من الشاهد والخبير والقاضي والمؤرخ، الأمر الذي يجعل هذا الأخير يشعر بحاجة ماسة إلى التوضيح. من جهة أخرى، فإن ضياع القيمة البنائية لمخططات التفسير التاريخي الكبرى، على غرار البنيوية والوظيفية والماركسية وكل النزعات التفسيرية التي كانت تميل إلى توزيع ذاتها في شكل قراءات حصرية للواقع، فسح المجال لزمن

---

[1] Marc Bloch، Apologie pour l'histoire ou Métier d'historien، op.cit، p.36

[2] Paul Ricœur، Histoire et vérité، op.cit، p.50

[3] من ملامح هذه الأزمة ما يشير إليه "ك. بوميان" (K.Pomian) في سياق تبريره للنجاح الذي أحرزته بعض الروايات التاريخية أواخر السبعينات من القرن الماضي، حيث يرد ذلك إلى كون المناخ الأوروبي عموما كان مناخ أزمة ، هي "أزمة المستقبل"، والتي أرجعها إلى ما يلي: " الشعور بالاستياء من اليوتوبيات، رفض الإيديولوجيات، إنهيار أسطورة الثورة، نزع القداسة عن العنف. كل هذا قاد في النهاية إلى إعادة تأكيد الاستمرارية والهوية".

أنظر: Krzysztof Pomian، Sur l'histoire، Gallimard، 1999 ، p.23

كما يؤكد ذلك أيضا في مقاله حول "أزمة المستقبل" على عدم وجاهة البدائل التي يقترحها كل من أنصار الطرح الماضوي (Passéistes) و أنصار الطرح المستقبلي (Futuristes) قائلا: " أن الطرح الأول مرفوض لأن اتجاه الزمن المسجل في الوقائع يجبرنا على التوجه نحو المستقبل، كما أن الطرح الثاني أيضا مرفوض لأن أحد أسباب الأزمة في بعدها السياسي يعود إلى فرط القطيعة مع الماضي وما أفرزته هذه القطيعة من عدم توازنات " . أنظر:

Krzysztof Pomian ، « La crise de l'avenir »، Le Débat، n°7، 1980، repris in :Sur l'histoire، op.cit،
p.262

الشكوك ولإمكانية دخول المؤرخ في زمن التفكر، أي زمن التساؤل حول دلالة العملية التاريخية. في هذه الظروف بالذات ظهر كتاب "ريكور" المعنون: "الذاكرة، التاريخ والنسيان"[1] ، إنه حدث بالمعنى القوي للمفاجأة التي أثارها سقوط هذا الغريب عن إقليم المؤرخ وللإجابة المنيرة التي يمنحها لمقتضيات اللحظة.

يبحث "ريكور" إذن، منذ مدة طويلة، عن الحوار مع التاريخ ومع المؤرخين، وترجع أول مداخلة له في هذا الصدد إلى تاريخ 1952، عندما بين، بمناسبة ندوة الأيام البيداغوجية للتنسيق بين تعليم الفلسفة وتعليم التاريخ، أن التاريخ يستند إلى إبستمولوجيا مزدوجة: تداخل للموضوعية والذاتية، للتفسير والفهم، ديالكتيك الذات والآخر البعيد في الزمن، مجابهة بين اللغة المعاصرة وبين وضعية سابقة أو موقف قديم، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على "أن اللغة التاريخية لغة ملتبسة بالضرورة"[2] ، تمشيا مع قناعة "ريمون آرون" في كون "الواقع التاريخي واقعا ملتبسا"[3] . ومع الأخذ بعين الاعتبار كلا من الحدثي والممكن وكذا البنيوي وكل ما هو دائم، فإن "ريكور" يحدد وظيفة ومشروعية عمل المؤرخ باعتبارها "عملية استكشاف لكل ما ينتسب للإنسانية"[4] ، وهو الأمر الذي اعتبره "ريكور" بمثابة " دق ناقوس الخطر ضد محاولة المؤرخ في التنكر لمقصده الأساسي والاستسلام لإغراء نوع من الموضوعية الكاذبة: موضوعية تاريخ لا أثر فيه إلا للبنى وللقوى وللمؤسسات، دون البشر والقيم الإنسانية"[5]

بهذا إذن، يكون "ريكور" قد تدخل مبكرا في ورشة المؤرخ لبيان إلى أي مدى يتموقع هذا الأخير في توتر بين موضوعية ضرورية بالنسبة إلى موضوعه وبين ذاتيته الخاصة به، بل إن "ريكور" قد سبق "جاك رونسيار" (J.Rancière)، عندما دعا هذا الأخير المؤرخ إلى "التصالح مع موضوعه، وعدم استسلامه للإغراءات التي تقوده بانتظام صوب الموت الرحيم"[6] إن "ريكور" لم يقل شيئا آخر سوى هذا، إذ هو "ينكر بالفعل البديل الخاطئ الذي يسعى للترسخ أكثر في العملية التاريخية، بين أفق الموضعة المصحوب بطموحه العلموي، وبين المنظور الذاتوي المصحوب باعتقاده في تجربة المباشرة فيما يتعلق بقابلية تطبيق طريقة إحياء الماضي"[7] . فالممارسة التاريخية تظهر في شكل ممارسة لضرب من التوتر الدائم بين موضوعية لا تكتمل مطلقا، وبين ذاتية منهجية مطالبة بأن تتخلص من جزء من ذاتها، منقسمة

---

[1] Paul Ricœur ،La mémoire ،l'histoire ،l'oubli ،op.cit ،2000

[2] **Paul Ricœur،Histoire et vérité ،op.cit ، p.35**

[3] **Rayement Aron، Introduction à la philosophie de l'histoire .Essai sur les limites de l'objectivité historique،Gallimard ،p.102 .1938**

[4] **François Dosse،Paul Ricoeur ،les sens d'une vie ،Edition revue et augmentée ، La Découverte/Poche،Paris،2008 ،p.223**

[5] Ibid.،p.43[5]

[6] Jacques Rancière،Les noms de l'histoire ،Le Seuil ،1992

[7] françois Dosse،Paul Ricoeur ،les sens d'une vie ،op.cit ،p..223

بذلك إلى ذاتية حسنة هي ذات البحث، و ذاتية معيبة هي الذات المنغمسة في تفكيرها بعيدا عن متطلبات الممارسة المهنية للبحث التاريخي.

إن كل جهد "ريكور" في هذا الشأن، كما في الشؤون الأخرى، هو البرهنة على أن البحث عن الحقيقة يمر عبر طرق المنعرجات الضرورية والصارمة. فالتاريخ ينتهج طريق "التعديلات ذاتها التي ينتهجها علم الفيزياء في علاقته بأول ترتيب للمظاهر في عملية الإدراك وفي علوم الكونيات التي تظل عالقة به"[1] . فوضع المؤرخ ليس وضعا معزولا أو حياديا أمام موضوع بحثه، بل هو "يحتل وضعا خارجيا وداخليا في ذات الوقت، [أي وضعا] خارجيا بالقياس لموضوعه، بحكم المسافة الزمنية التي تفصله عنه، ووضعا داخليا بالقياس إلى تدخل قصدية معرفته"[2] . إن "ريكور" يذكر بالقواعد التي يُسيَّر بها عقد الحقيقة هذا، والذي يوجه كل تحقيق تاريخي ويؤسس لمنهجيته منذ المؤرخين الإغريقيين توسيديد (Thucydide) وهيرودوت (Hérodote). فعلى هذا المستوى الأول نجد ذاتية التفكر (Subjectivité de la réflexion) متضمنة في عملية بناء مخططات المعقولية ذاتها. وبهذا يقدم "ريكور" حجة بالغة على مدى وضوح رؤيته، حيث لا ينخدع بمكر المدرسة الوضعية التي تشكلت ضدها مدرسة الحوليات، وذلك عندما يطالب بضرب من الالتزام الموضوعي كمرحلة ضرورية: "إن الموضوعية هي بالضبط نتاج النشاط المنهجي، ولهذا السبب بالذات توضع تحت المسمى الرائع، ألا وهو مسمى "النقد"[3] ، وعلى هذا يفضل "ريكور" التوجه التحليلي الذي يعمد إلى تفكيك الماضي في شكل مقولات لصالح معقولية ما، ولمتواليات متمايزة، وبحثا عن علاقات سببية واستنباطات منطقية ابتداء من النظرية.

إن حالة اللااكتمال التي تطبع الموضوعية التاريخية تدعو ضرورة إلى تضمين قوي لذاتية متعددة المستويات. يتم ذلك أولا من خلال معنى الاختيار ذاته، ظاهرا كان أم خفيا، والذي لا يمكن للمؤرخ أن يتفاداه أثناء تحليله لموضوعاته. المؤرخ يلجأ إلى "حكم الأهمية" (Jugement d'importance) الذي يرأس عملية انتقاء الأحداث واختيار العوامل المؤثرة فيها. إن النظرية تسبق الملاحظة في عملية الانتقاء هذه، ومن ثم فإن ذاتية المؤرخ تتدخل، متى استمر البحث، على مستوى الخطاطات التأويلية التي يلجأ إليها كإطار للقراءة.

ثانيا، إن المؤرخ يوظف ذاتيته بواسطة العلاقات السببية التي يقوم بتوضيحها، مما يجعل الممارسة التاريخية في أغلب الأحوال عملية ساذجة. يستند "ريكور" هنا على الجهد الميتودولوجي للمؤرخين من أجل الفصل بين أنظمة سببية متنوعة.

---

[1] Paul Ricœur، Histoire et vérité، op.cit ، p.29

[2] François Dosse، les sens d'une vie، Paul Ricoeur، op.cit.، p.223

[3] Paul Ricœur، Histoire et vérité، op.cit ، p.30

ثالثا، تنخرط الذاتية التأريخية (Subjectivité historienne) ضمن المسافة التاريخية التي تتقابل عبرها الذات عينها(Le même) والآخر. فالمؤرخ يضطلع هنا "بمهمة ترجمة وتسمية ما لم يعد له وجود الآن، أي بعبارة معاصرة، الموجود الآخر من حيث هو موجود ماض. وهنا يصطدم المؤرخ باستحالة إيقاع الملائمة بين لغته وبين موضوعه، الأمر الذي يجبره على القيام بجهد تخييلي من أجل ضمان التحول الضروري داخل حاضر آخر غير حاضره، وأن يعمل بالطريقة التي تجعله مقروءا من قبل معاصريه. فالتخييل التاريخي يتدخل إذن كوسيلة استكشافية للفهم، وفي هذه الحالة تشكل الذاتية نقطة المرور الأساسية لبلوغ الموضوعية"[1] .

أخيرا يوجد بعد رابع، يجعل من الذاتية أمرا لامناص منه : إنه البعد المتعلق بالشكل الإنساني للموضوع التاريخي: "فما يهم من تفسير التاريخ وفهمه، في نهاية المطاف، إنما هم البشر"[2]، ذلك أن المؤرخ بقدر ما تحركه إرادة التفسير، بقدر ما تحركه إرادة اللقاء أيضا. إن ما يصاحب هَمّ المؤرخ في البحث عن الحقيقة هو مقدار الإيمان الذي يتقاسمه مع أولائك الذين يحكي تاريخهم، ومقدار ما يحدثه هذا النشاط من تأثير على الماضي، وذلك بمعنى شبه نفسي تحليلي لكلمة نشاط، من أجل الانطلاق في البحث عن الآخر ضمن انتقال زمني هو أيضا "انتقال ضمن ذاتية أخرى". وعليه فإن تكوين الموضوعية التاريخية، بغرض إدراك أفضل للعدة الذهنية للماضين من البشر ولسلوكهم، هو إذن المقابل المضايف للذاتية التأريخية. إن هذا التكوين ينتهي دائما إلى ذاتية منفتحة على تأويلات وقراءات جديدة. فعدم اكتمالية الموضوعية التاريخية يسمح بوضع الموروث التاريخي موضع حوار أمام أجيال المستقبل، وذلك ضمن بحث لانهائي عن المعنى، ومع ذلك فهي لا تسمح بأي شيء كان، لأنه بفضل الفصل الذي أحدثه "ريكور" بين "الذاتية التي يمجدها البحث"، وبين "الذاتية المعيبة" التي يجب التخلص منها، فإن الموضوعية التاريخية تتمكن من الانتقال من أوهامها المنطقية إلى الدائرة التي تكسبها بعدها الأخلاقي الضروري.

2. العملية الإسطوغرافية ورهان الحقيقة في التاريخ:

إن بعد الحقيقة في بحث التاريخ هو الخيط الرفيع الأساسي لدى "ريكور" في كتابه "الذاكرة، التاريخ، النسيان"، وهو الذي يشكل ما يميز التاريخ عن بقية أشكال الكتابة، وعن وأنواع أخرى مثل التخييل (La fiction). بهذا الاعتبار يحدد "ريكور" إبستمولوجيا للتاريخ حيث الطموح والميثاق الذي أبرمه مع قرائه هو بلوغ مستوى الصدقية بواسطة الكتابة التاريخية. ف; i يعيد رسم مسار "العملية الاسطوغرافية"* (L'opération historiographique) في مراحل تشكلها الثلاث:

---

[1] François Dosse، op.cit، Paul Ricoeur. Les sens d'une vie، p.224

[2] Paul Ricœur، Histoire et vérité، op.cit ، p.35

المرحلة الأولى وهي "المرحلة الوثائقية" (Phase documentaire) ، و هي تلك التي يُحدث فيها التاريخ قطيعة مع الذاكرة، أي حينما يُموضع الشهادات بتحويلها إلى وثائق حيث يتم امتحان مدى أصالتها، وتمييز الخطأ فيها عن الصواب حتى تستبعد كل أشكال التزييف، وذلك بفضل القواعد المعروفة بطريقة النقد الداخلية والخارجية للمصادر. في هذه المرحلة الوثائقية يجد المؤرخ نفسه في مواجهة "الأرشيفات"، ومن ثم فإنه يطرح مسألة "ما وقع فعلا" أو "ما حدث بالفعل": "إن ألفاظا من قبيل صح/خطأ، يمكن اعتبارها ألفاظا مشروعة في هذا المستوى، بالمعنى الذي استعمله "كارل بوبر" (K.Popper) حين تحدث عن ما هو قابل للدحض (Réfutable) وما هو قابل للتحقق (vérifiable)" ، فالمؤرخ ينخرط، في هذه المرحلة، ضمن "مدرسة الارتياب" بفعل هذا السعي لموضعة الأثر من أجل الاستجابة للثقة التي خولها له قارئه. وعلى هذا تظل الحجة الوثائقية في توتر بين قوة الإثبات من جهة، والاستعمال الحذر الذي يفترضه فعل النظر النقدي من جهة ثانية .

أما المرحلة الثانية للعملية الإسطوغرافية فهي التي يدعوها "ريكور" بمرحلة "الشرح/الفهم" (Explication/compréhension). ففي هذه المرحلة ينفصل "ريكور" عن "ديلتاي" (Dilthey) وعن إجراء الفصل الذي قام به هذا الأخير بين هذين المستويين غير القابلين في الواقع للانفصال، والذين لم يتم إلحاقهما بمفهوم للتأويل أشد اتساعا، ينتشر على المراحل الثلاثة للإبستمولوجيا التأريخية: "بهذا المعنى يعد التأويل ملمحا للبحث عن الحقيقة في التاريخ والذي يقطع المستويات الثلاث: إنه المكون لمقصد الحقيقة ذاته لكل العمليات الإسطوغرافية" . فالمؤرخ إذن يعمق من استقلالية محاولته بالقياس إلى الذاكرة بطرح السؤال "لماذا؟"، محركا بذلك خطاطات المعقولية المتنوعة التي بين يديه، إنه يعمل على تقويض وتفكيك "الكتلة الوثائقية" من أجل وضعها في متوالية منسجمة دالة، حيث تكون عملية تصنيف الظواهر ممكنة وفق أنظمتها الخاصة، فيفترض أن تكون هنا مثلا ظواهر من نظام اقتصادي، وهناك ظواهر من نظام سياسي وآخر ديني... إنه يقوم بعملية نمذجة بقدر الإمكان بغية امتحان أدواته التأويلية.

يقطع "ريكور" في هذا المستوى المشهد الإسطوغرافي الراهن المتأثر بالمنعطف البراغماتي المزدوج الذي يفضل دراسة الممارسات المكونة للرباط الاجتماعي والتأويلي، وذلك بالارتكاز على عملية إضفاء الطابع التعددي للزمانيات (La pluralisation des temporalités) وعلى تنوعات المقاييس الخاصة بالتحليل (Variations des échelles d'analyse) في الحقل التاريخي من أجل معالجة وفهم التغيرات"[1] . إن "بول ريكور" يحيل، بهذا الصدد، خاصة على أولائك الذين يدعوهم بـ: "أقطاب الصرامة" (Maitres de rigueur) وهم على التوالي: "ميشال فوكو"(M. Foucault)، "ميشال دو سارتو"(Michel de Certeau)، "نوربار إلياس"(Norbert Elias).

[1] François Dosse ،L'empire du sens. L'humanisation des sciences humaines ، Paris، La ، 1997، 1955 ; réed. La Découverte/Poche،Découverte

إن "ريكور" سيكتشف، مع هؤلاء الأقطاب، أهمية فكرة "ألعاب المقاييس" (Jeux d'échelles) * كفكرة وجيهة من أجل الخروج من المعترك المضلل الذي تسبب في إحداث انقسام، ولفترة طويلة وسط المؤرخين، بين أنصار الحدث و أنصار الأمد الطويل أو الحقبة الطويلة. إن "ريكور" يرتكز، في إظهار هشاشة هذا المعترك، على أعمال "التاريخ المجهري" (Micro-storia) و خاصة على أعمال "بارنار لوبيتي" (Bernard Lepetit) حول "بنينة الممارسات الاجتماعية وتمثيلاتها"، والتي ضمنها في كتابه "أشكال التجربة"[1] .

اللحظة الثالثة في العملية الإسطوغرافية هي لحظة "التمثيل التاريخي" التي تصير فيها الكتابة المستوى الأكبر. فالكتابة أصلا، كانت مبدأ المادة المعرفية كما لاحظ ذلك "أفلاطون" في محاورة "فيدروس" (Phèdre) مع اختراع الكتابة "كفارماكون" (Pharmakon) أي كدواء وملاذ (Remède) بالنسبة للذاكرة، حفظا لها من النسيان، وكسُمّ (Poison) في ذات الوقت، بالنظر إلى كونها تحل محل التذكر. مما لا شك فيه أن في هذا المستوى الكتابي بالذات، بل تحديدا في هذا الطموح الأقصى في تحقق فعل الكتابة الذي يقوم به المؤرخ ذاته، يمكن إدراك موقع التاريخ عبر مراحله الثلاث. إلى هنا يلتحق "ريكور" مرة أخرى "بميشال دو سارتو" من أجل تحليل مكونات هذا النشاط الكتابي[2] . غير أن

---

[1] Bernard Lepetit، Les formes de l'expérience، Albin Michel، Paris، 1995

2 Michel de certeau، L'écriture de l'histoire، op.cit ، 1975

* التمثيلانية أو التمثيل (الفعلي) هما صيغتان اصطلاحيتان ارتضاهما "جورج زيناتي" كترجمة لمصطلح Représentance، وذلك في مقابل "التمثيل" الذي يفيده المصطلح الأجنبي Représentation (بول ريكور، الذاكرة، التاريخ، النسيان، ترجمة جورج زيناتي، مصدر سابق، ص 415) . أما "محمد حبيدة" فترجمها بـ: "التمثلية "(أنظر: بول ريكور: "كتابة التاريخ وتمثل الماضي"، ترجمة محمد حبيدة، مدارات فلسفية، العدد السادس، 2001، الرباط، المغرب ص135). ويبدو أن "ريكور" استعار هذه الكلمة بداية من "فرانسوا فال":

(Cf. F.Wahl، «La philosophie entre l'avant et l'après du structuralisme » dans : Qu'est-ce que le structuralisme، Seuil، 1973، p.10 .)

غير أن "ريكور" يعيد استخدامها حتى يجد من خلالها، كما يقول، " تسمية ملائمة، وليس حلا، لمشكلة القيمة المحاكاتية للأثر (Le problème de la valeur mimétique de la trace)، ومن وراء ذلك، للشعور بالدين نحو الماضي" .(Cf. P.Ricoeur، Temps et récit، tome III، op.cit، p.255) ، ولذلك فالتمثيلانية "لا تتعلق بالمعرفة التاريخية بقدر ما تتعلق بلغز الإحالة التاريخية وبطابعها اللامباشر أساسا" .(Ibid، p.254) . ولهذه الكلمة (أي التمثيلانية)، في نظر "ريكور"، تاريخ معجمي ودلالي طويل و سابق على كل إسطوغرافيا، حيث تعود إلى الجذر اللاتيني Repraesentatio، والذي كان يدل على النيابة الشرعية التي كان يمارسها "ممثلون" حقيقيون لسلطة "ممثلة"(...) ثم مرت هذه الكلمة من اللاتينية إلى الألمانية عن طريق الكلمة Vertretung وهي ترجمة حرفية للكلمة اللاتينية Repraesentatio [وردت لدى غادمير في كتابه "الحقيقة والمنهج" وترجمها مترجمو هذا الكتاب إلى اللغة الفرنسية بـ: "التمثيل . النيابة" Représentation – suppléance]. أنظر لمزيد من الاطلاع على تاريخ هذه الكلمة بالتفصيل في:Ricœur، La mémoire، l'histoire، l'oubli، op.cit.، p.367-368(en marge)

"ريكور" [بخلاف دو سارتو] يتفادى كل انغلاق للكتابة في المستوى الخطابي Strate discursive ويمنح مكانة جوهرية لمفهوم كان قد استعمله في "الزمان والسرد" ألا وهو مفهوم "التمثيل الفعلي" أو التمثيلانية* (Représentance) الذي أراد منه الدفاع عن مشروعية "الإحراج" الأنطولوجي الذي يصطدم به المؤرخ حين يزعم "تمثيل" الماضي تمثيلا فعليا، وهو نفسه "إحراج القصدية التاريخية"، إذ يصير بالإمكان رفع الخطاب التاريخي إلى مستوى "ادعاء الحقيقة" بشأن ما حدث فعلا، ولكن يظل ادعاء محكوما بميثاق القراءة فقط، أي بالإمكانات التي يتيحها فعل "الاستملاك" التأويلي للعالم الذي يشترعه النص التاريخي. فمن مفارقات القصدية التاريخية" أن كل ما تستهدفه المعرفة التاريخية من تمثيل فعلي للماضي يصاحبه في الوقت ذاته اعتقاد باستحالة إعادة تشكيله كما وقع فعلا ، الأمر الذي يتيح فقط ما يسميه "ريكور" . كمرادف للتمثيلانية . بـ: "النيابة (Lieutenance) ، أي أن المؤرخ، بتأويله للماضي، يصير بمثابة "الممثل النائب" الذي "ينوب" بشكل فعلي عن ذلك الموجود الذي لم يعد موجودا الآن وجودا فعليا، اللهم إلا "كموجود نصي" وحسب، أي كموضوع للسرد. بهذا المعنى فإن مفهوم "التمثيلانية" يتميز عن المفهوم الذي تؤديه عملية التمثيل (Représentation) بالنظر إلى ما ما تقتضيه "التمثيلانية" كمقابل لها وهو النص "كمرجع".

على هذا النحو من التمييز المفهومي بين التمثيلانية والتمثيل، يعيد "ريكور" الاعتبار لمفهوم الحدث التاريخي ولكرامته الأنطولوجية، وفي إثر ذلك لما قدمه "السرديون" (Narrativistes)، الأنغلو . أمريكيون تحديدا، وفي ذات الوقت يحترس من الانسياق الكلي وراء طروحاتهم، خاصة فيما يتعلق بموقفهم من علاقة التاريخ بالسرد، جراء اللاتمييز الابستمولوجي بين التخييل والتاريخ، مذكرا بمطلب "الحقيقة" الذي يسم جوهر الخطاب التاريخي، و بالأحرى، العملية التاريخية برمتها.